شركات بريطانية تطمح لمشاريع سعودية بـ400 مليار دولار

تتأهب عشرات الشركات البريطانية للدخول في منافسة وتقديم أفضل ما لديها من إمكانات من أجل الفوز بجزء من عقود لمشاريع بنية تحتية ضخمة في السعودية تزيد قيمتها الإجمالية عن 400 مليار دولار، وهي المشاريع التي يتوقع أن تؤدي إلى تغيير كامل في مستوى الخدمات التي يتلقاها المواطن السعودي، وخاصة ما يتعلق منها بالبنى التحتية التي ستشهد طفرة قريباً.

وفتحت السعودية أبوابها أمام الشركات البريطانية التي تبدي اهتماماً كبيراً بالاستثمار في المملكة وتنفيذ المشروعات الكبرى اللازمة فيها، حيث قال محافظ الهيئة العامة للاستثمار في السعودية عبد اللطيف العثمان إن "الشركات البريطانية تتمتع بميزة أن لها علاقة طويلة الأمد مع السعودية، وهو ما يعني أن لديها فهماً وإدراكاً للعلاقة بين البلدين".

والتقى العثمان مؤخراً بالعديد من الشركات البريطانية خلال زيارة له إلى لندن، حث فيها على الاستثمار في السعودية، ودعا هذه الشركات إلى الاستفادة من مشاريع التنمية العملاقة التي تشهدها المملكة، وخاصة مشاريع البنية التحتية التي تم الإعلان عنها مؤخراً في السعودية والتي تزيد قيمتها عن 400 مليار دولار.

وروج العثمان خلال زيارته إلى بريطانيا العديد من المشاريع المتعلقة بالمواصلات والرعاية الصحية والإنشاءات، داعياً الشركات البريطانية إلى المشاركة فيها والاستثمار في المملكة والاستفادة من الفرص المتاحة.

وقال العثمان للصحيفة البريطانية: "إذا نظرنا إلى العلاقات بين السعودية وبريطانيا نجد بأن المملكة المتحدة لعبت دوراً كبيراً في رحلة التنمية التي نسير بها منذ فترة مبكرة، وهناك تقدير كبير من طرفنا لما يمكن أن تأتي به الشركات البريطانية".

ويقول العثمان إن الروابط القوية بين السعودية وبريطانيا تحولت إلى علاقات سياسية واقتصادية استراتيجية بين البلدين.

وتعتبر السعودية أهم شريك اقتصادي لبريطانيا في منطقة الشرق الأوسط، حيث استوردت في العام 2012 بضائع تتجاوز قيمتها 3.26 مليار جنيه استرليني (5.2 مليار دولار)، كما أن السعوديين يشكلون العدد الأكبر من المستثمرين الأجانب في بريطانيا، حيث تقدر الاستثمارات السعودية في بريطانيا بنحو 62 مليار جنيه استرليني (100 مليار دولار)، بحسب ما أوردت جريدة "ديلي تلغراف".

وتقول الأرقام الرسمية الصادرة عن هيئة التجارة والاستثمار في المملكة المتحدة إن الشركات السعودية تقوم بنشاط كبير في السوق السعودية حيث إنها تستثمر حالياً بنحو 200 مشروع مختلف، ويبلغ إجمالي استثماراتها في السعودية بنحو 11.5 مليار جنيه استرليني (18.5 مليار دولار).

ويقيم في السعودية نحو 26 ألف مواطن بريطاني يعملون في مختلف القطاعات، ومن بينهم أعداد كبيرة ممن يعملون في الشركات البريطانية المتواجدة هناك، والتي تتوزع على مختلف القطاعات والمجالات هي الأخرى.

السعودية تترقب طفرة الاستثمار الأجنبي

أبوظبي تمنح اتصالات 500 مليون دولار لصفقة المغرب

أظهرت نشرة إصدار مزمع لسندات مؤسسة الإمارات للاتصالات «اتصالات» أن أبوظبي قدمت لـ«اتصالات» منحة 500 مليون دولار لدعمها في صفقة الاستحواذ على 53 في المئة من اتصالات المغرب، مقابل 4.14 مليار يورو، ما يعادل 5.64 مليار دولار.

وقالت أربعة مصادر مصرفية: إن «اتصالات» قد تبدأ الترويج للسندات في الأسبوع القادم على أقرب تقدير بعدما اختارت أربعة بنوك لترتيب الإصدار. وأضافت المصادر أن اتصالات اختارت دويتشه بنك وجولدمان ساكس وإتش. إس.بي.سي ورويال بنك أوف سكوتلند لترتيب الصفقة.

«الحكير» تعتزم توقيع اتفاقية تجمع بنكي بمليار ريال

كشفت شركة «فواز عبدالعزيز الحكير» عن أنها بصدد توقيع اتفاقية تجمع بنكي مع مجموعة من البنوك بمبلغ مليار ريال، مبينة أنه سيتم استغلال هذه التسهيلات لتسديد معظم القروض القائمة حالياً، ولتمويل أنشطة الشركة واستثماراتها بشكل عام.

كما وقعت الشركة قرضاً مرحلياً مع «مجموعة سامبا المالية» بمبلغ قيمته 315 مليون ريال لغاية الانتهاء من إصدار الصكوك المعلن عنها اليوم ومن قرض التجمع البنكي أعلاه.

وقالت الشركة في بيان لها على «تداول» إن قرض 315 مليون ريال مضمون بسند لأمر موقع من الشركة، ويهدف هذا القرض إلى تمويل خطة التوسعات للشركة. إلى ذلك، كشفت الشركة أن الجمعية العامة غير العادية، قد وافقت على إصدار صكوك متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، مشيرة إلى أن الشركة ستعقد اجتماعات بدءاً من 2014/5/27 مع المستثمرين المهتمين بهذا الإصدار.

وأوضحت الشركة في إعلان نشر على موقع السوق المالية «تداول» أن الإصدار هو الأول للشركة، وسيتم كطرح خاص للمستثمرين ذوي الخبرة المقيمين بالسعودية، فيما عينت شركة سامبا كبيتال للأصول وإدارة الاستثمار كمدير ومستقبل العروض.0

«السعودية للكهرباء» تنهي تعاقدها مع «وقاية للتأمين»

أعلنت شركة وقاية للتأمين وإعادة التأمين التكافلي السعودية عن انتهاء تعاقدها مع الشركة السعودية للكهرباء لتقديم خدمات التأمين الصحي لموظفي الشركة غير السعوديين وأفراد أسرهم المعتمدين.

وقالت الشركة في بيان نشر على موقع السوق السعودية «تداول» إن إنهاء التعاقد مع الشركة السعودية للكهرباء سيؤثر سلباً على الشركة. وأوضحت شركة وقاية للتأمين أنها تسلمت خطاباً من الشركة السعودية للكهرباء يفيد بإنهاء التعاقد. وكانت شركة الكهرباء السعودية قد تعاقدت مع شركة وقاية للتأمين في سبتمبر 2012 لتقديم خدمات التأمين الصحي لمدة 3 سنوات لموظفي الشركة غير السعوديين وأفراد أسرهم المعتمدين.

«نزاهة» تعتزم ملاحقة أصحاب الثروات المشكوك بها

كشفت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد «نزاهة» في السعودية عن أنها تنتظر صدور اللائحة المنظمة لإقرار الذمة المالية المرفوعة للمقام السامي لمتابعة حالات الثراء المشكوك في مصدرها لدى العاملين المشمولين بإقرار الذمة المالية، وستتولى الإدارة العامة لإقرارات الذمة المالية والقسم الوظيفي القيام بتلك المهام، إلى جانب متابعة إقرارات الذمة المالية، وأداء القسم الوظيفي على الفئات المشمولة بها.

وذكرت نزاهة أن اللائحة ترصد مؤشرات الفساد، وبناء قواعد المعلومات والبيانات المتعلقة بحماية النزاهة ومكافحة الفساد، وإجراء الدراسات والبحوث في مجال اختصاصات وعمل الهيئة.

وأكدت أن نزاهة طالبت من الجهات الحكومية تطوير الأنظمة، وتقليص الإجراءات في الجهات المشمولة باختصاصات الهيئة، وتتولى الإدارة العامة لتطوير الأنظمة والإجراءات القيام بتلك المهام وذلك لسد الثغرات النظامية المؤدية لوقوع الفساد.

وكشف أخصائي التوعية والتثقيف بنزاهة متلع البقمي خلال محاضرة توعوية أقامتها الهيئة في دار الرعاية الاجتماعية بالرياض، وأبان أن الهيئة تتابع مجريات التحقيق ومتابعة سير الإجراءات في هذا الشأن، ومتابعة مدى قيام الجهات المشمولة باختصاصات الهيئة بما يجب عليها إزاء تطبيق الأنظمة المجرّمة للفساد المالي والإداري، والعمل على تعزيز مبدأ المساءلة لكل شخص مهما كان موقعه.

فيما تتولى الإدارة العامة لمتابعة الأنظمة والمخالفات القيام بتلك المهام، وتعمل على التحري عن أوجه الفساد المالي والإداري في عقود الأشغال العامة، وعقود التشغيل والصيانة وغيرها من العقود المتعلقة بالشأن العام ومصالح المواطنين في الجهات المشمولة باختصاصات الهيئة، واتخاذ الإجراءات النظامية اللازمة في شأن أي عقد يتبين أنه ينطوي على فساد أو أنه أبرم أو يجري تنفيذه بالمخالفة لأحكام الأنظمة واللوائح النافذة، وتتولى الإدارة العامة لمتابعة الأجهزة الحكومية والشركات القيام بتلك المهام إلى جانب متابعة تنفيذ الأوامر والتعليمات المتعلقة بالشأن العام ومصالح المواطنين بما يضمن الالتزام به.

الخطوط الجوية الكويتية تقدم خدمات الصيانة لـ9 شركات طيران في مطار الحريري الدولي

ذكرت شركة الخطوط الجوية الكويتية أن الشركة تقدم خدمات الصيانة لتسع شركات طيران في مطار رفيق الحريري الدولي.

وقال مدير الهندسة الإقليمي لمحطات الشرق في شركة الخطوط الجوية الكويتية المهندس مشعل الصالح أن الشركة تقدم الخدمات الهندسية والصيانة للعديد من شركات الطيران الخليجية والعربية والأوروبية في لبنان.

وأوضح المهندس الصالح أن شركة الخطوط الجوية الكويتية تقوم بأعمال الصيانة الفورية والدعم اللوجستي في مطار رفيق الحريري لكل من شركة طيران الإمارات وطيران الخليج والخطوط الجوية القطرية فضلاً عن طيران الجزيرة والجزائرية وفلاي دبي وطيران ناس والألمانية (لوفتهانزا) وطيران (كارجولوكس) للشحن.

وأشار إلى أن الخطوط الجوية الكويتية هي أول شركة من خارج أوروبا تحصل على الاعتماد الأوروبي لصيانة الطائرات من وكالة سلامة الطيران الأوروبية لافتاً إلى أن الشركة تقدم خدمات الصيانة لجميع أنواع الطائرات ومن بينها طائرات (أي 380 - أي 350 - بي787) الحديثة.

على الصعيد ذاته لفت الصالح إلى أن الشركة تقدم أيضاً خدمات الصيانة في مطارات كل من الرياض وجدة ودبي والشارقة وأبوظبي ومطار آل مكتوم والقاهرة وعمان ومومبي ودلهي وبانكوك ونيويورك ولندن إضافة إلى الكويت كما أن هناك خططاً مستقبلية للتوسع إقليمياً وعالمياً في تقديم خدمات الصيانة.

وأكد الصالح أن قطاع الهندسة والصيانة في الشركة نجح في توظيف الموارد المتوفرة وتحويل نشاط الصيانة إلى مركز ربحي يساهم في دعم مسيرة الشركة نحو الربحية حيث فاقت إيرادات النشاط الهندسي خلال السنة المالية 2013 الثمانية ملايين دينار كويتي.

ولفت إلى أن دائرة الهندسة في شركة الخطوط الجوية الكويتية تتابع أقوى معايير الجودة ما جعلها تحظى بثقة الشركات العالمية والحصول على العديد من رخص الاعتماد من الكثير من سلطات الطيران المدني العربية والعالمية وتحتل موقعاً متميزاً بين الشركات العالمية المتخصصة في صيانة الطائرات.

متعل الصالح

التمويل والتضخم.. أبرز نقاط ضعف برامج السيسي وصباحي

أجمع خبراء اقتصاديون على أن البرامج الاقتصادية لمرشحي الرئاسة، المشير عبد الفتاح السيسي وحمدين صباحي، مثلما تتميز بالشمول وتناول العديد من المشاكل الاقتصادية، لكنها افتقدت في الوقت نفسه إلى إيجاد حلول جذرية واضحة لكيفية تمويل هذه المشاريع، وقضية ارتفاع الأسعار التي تعاني منها كل الأسر المصرية.

وتهتم البرامج الاقتصادية لكلا المرشحين بقضية الفقر والبطالة والتنمية والاستثمار، وإن كان هناك اتفاق في بعض المحاور مثل محور تنمية قناة السويس أو هيكلة دعم الطاقة لتقليص عجز الموازنة، لكن هذه البرامج تجاهلت تماماً أهم ركائز أي برنامج انتخابي وهي كيفية تمويل جملة المشاريع الواردة في كل برنامج.

وقال الخبير الاقتصادي الدكتور حمدي عبد العظيم إن المشرف على البرنامج الاقتصادي للمشير عبد الفتاح السيسي أكد أن البرنامج الاقتصادي للسيسي يستغرق تنفيذه 4 سنوات ويحتاج للنحو 300 مليار دولار، وسيتم توفير هذه المبالغ من مصادر عدة، في مقدمتها الاستثمارات الداخلية والتعاون مع رجال الأعمال المصريين.

وأوضح عبد العظيم أن قضية الفقر من أكبر التحديات التي تواجه الرئيس القادم، وفي برنامج السيسي تم وضع خطوط عريضة لزيادة معدلات النمو بالنسبة لدخل الفرد والأسرة المصرية، ومع تطبيق هذه البرامج سوف تنخفض معدلات التضخم.

أما البرنامج الاقتصادي لحمدين صباحي فإنه لم يتضمن أرقاماً بشكل تفصيلي بخلاف ما ذكره حول تنمية دخل قناة السويس من 6 إلى 40 مليار دولار خلال 4 سنوات، وبعض المشروعات الأخرى التي وصفها البرنامج بأنها كفيلة استخدام العمالة لحل مشكلة البطالة.

وأكد الخبير الاقتصادي الدكتور يحيى سالم، أن برامج السيسي وحمدين مثلما يملكان نقاط قوة فإنه يوجد بهما نقاط ضعف، حيث لم يتضمن البرنامج الاقتصادي الخاص بالسيسي مصادر تمويل المشاريع العملاقة، وأن حملته الانتخابية أشارت فقط إلى أن التمويل بشكل عام سيكون من خلال ثلاثة محاور تتمثل ترشيد الإنفاق وتمويل من المصريين أنفسهم وتمويل من رجال الأعمال المصريين وهو أمر مبهم.

مرشحا الرئاسة عبد الفتاح السيسي وحمدين صباحي

مشاريع الاستثمار الأجنبي بأوروبا تصل لأعلى مستوياتها

بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في أوروبا أعلى مستوى على الإطلاق العام الماضي وفق المسح السنوي التي أعدته شركة "إيرنست ويونغ" عن جاذبية الاستثمار الأوروبي.

النسخة 12 من التقرير شملت تحليلاً للاستثمار الدولي في أوروبا واستطلاع آراء أكثر من 800 من المدراء التنفيذيين العالميين حول اتجاه ونوعية الاستثمار العالمي في السنوات 10 المقبلة.

وعلى الرغم من أن أوروبا خرجت من الركود الاقتصادي في منتصف السنة الماضية، إلا أن 2013 سجلت رقماً قياسياً في عدد المشاريع الممولة من المستثمرين والتي وصلت إلى 3995 مشروعاً، أي بزيادة 4% في 2012. ومن بين الأسواق الرئيسية الأكثر استقطاب لهذه الاستثمارات الأجنبية المملكة المتحدة وألمانيا وفرنسا، فيما شهدت إسبانيا وأوروبا الشرقية انخفاضاً في جلب أموال الأجانب.

وقال مارك ليرميت، معد التقرير ورئيس الخدمات الاستشارية التابعة لشركة إيرنست ويونغ، "قد يكون عام 2013 نقطة تحول الثقة الاقتصادية وقرارات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث خرجت اقتصادات العديد من الدول الأوروبية من الركود بعد سنوات من التراجع، وبدأت الشركات ترى النمو والأرباح من جديد، وهو بمثابة أعطاء الضوء الأخضر لمقترحات الاستثمار".

وجهات الاستثمار الأجنبي المباشر

المملكة المتحدة تصدرت الاستثمارات الأجنبية المباشرة فيها بـ 799 مشروعاً العام الماضي، وهو ارتفاع بـ15%، أما ألمانيا فأظهرت زيادة قوية بنسبة 12% وصل عدد مشاريعها 701. والمفاجئ في التقرير هو تمكن فرنسا من وقف تراجعها كوجهة استثمارية بزيادة جلب تمويل مشاريع بنسبة 9%. فيما احتلت إسبانيا المركز الرابع متأصفة مع بلجيكا بالرغم من تراجع استثماراتها بنسبة 19% في 2012، وحلت هولندا خامسة.

وتراجعت المشاريع الاستثمارية في وسط وشرق أوروبا بما في ذلك روسيا بما يقرب 5%، بينما انخفض خلق فرص العمل بنسبة 4% جراء الأزمة التي طال أمدها، وأثرت على عدد قرارات شركات السيارات في أوروبا الغربية والمتعاقدين معها أو الخدمات المشتركة مع شركات أخرى في الجزء الشرقي من القارة الأوروبية.

ويعزز خروج أوروبا من الركود الاقتصادي موقفها كمحرك للابتكار والاستثمار، وكانت قطاعات البرمجيات والصيدلة والبحث العلمي الأكثر جلباً لتمويل مشاريعها بزيادة تصل ما بين 23% إلى 96%.

وتعتبر الولايات المتحدة أكبر مستثمر أجنبي في أوروبا بتمويل 1027 مشروعاً، أو ما نسبته 26% من المشاريع الأوروبية العام الماضي.

وارتفعت حصة المملكة المتحدة من استثمارات الأميركيين من 26% إلى 27%، وهي نسبة تقارب ضعف أقرب منافسيها ألمانيا.

من جهة أخرى، انخفض الاستثمار الأميركي في أوروبا بنسبة 2% لكن في المقابل شهدت دول البرازيل، وروسيا، والهند، والصين وجنوب إفريقيا المعروفة اختصاراً بـ"بريكس" ارتفاعاً في عدد المشاريع الاستثمارية بنسبة 28% العام الماضي واستحداث 16900 فرصة عمل، وزادت الاستثمارات الصينية 3 أضعاف في السنوات الست الماضية، كما شهدت روسيا والهند أعلى مستويات تمويل مشاريعها في 2013.

المستثمرون أكثر ثقة في أوروبا

وأظهر التقرير أن نهاية الركود الاقتصادي كان له وقع على آراء المستثمرين حول الآفاق المستقبلية للاستثمار الأجنبي المباشر في أوروبا. وتوقع 39% أن تكون أوروبا وجهة استثمارية أكثر جاذبية في السنوات الثلاث المقبلة، مقابل 23% يعتقدون أن أوروبا ستصبح أسوأ مما هي عليه، فيما قال 54% إن عام 2014 سيشهد تحسناً اقتصادياً، بينما يرى 12% أن الاقتصاد سيتراجع.

ويتوقع المستثمرون أن تلعب قطاعات تكنولوجيا المعلومات والعلوم والطاقة دوراً رئيسياً في نمو الاقتصاد الأوروبي على مدى السنوات 10 المقبلة، وسلطوا الضوء في نفس الوقت على بعض نقاط الضعف التي ستواجه الاقتصاد في المدى الطويل، وتتمثل في الدرجة الأولى على الحاجة إلى تحسين التنقل وتطور المهارات وخفض الإجراءات القانونية وتعميق التكامل الاقتصادي.

3.2 تريليونات دولار حجم الأصول الخارجية لليابان

قالت وزارة المالية اليابانية إن صافي الأصول الخارجية لليابان قفز إلى مستوى قياسي بلغ 325 تريليون ين، ما يعادل 3.2 تريليون دولار، في نهاية العام الماضي، إذ أدى ضعف الين إلى تعزيز قيمة الحيازات في الخارج، وهو ما يبقي اليابان أكبر دولة دائنة في العالم للعام الثالث والعشرين على التوالي.

وقال مسؤولون بالوزارة إن قيمة الأصول الصافية للحكومة والشركات والأفراد اليابانيين تجاوزت المستوى المسجل في عام 2012 والبالغ 296 تريليون ين، والذي كان مستوى قياسياً وفقاً لبيانات للمقارنة ترجع إلى عام 1996.

وقالت الوزارة إن صافي الأصول الخارجية لليابان يزيد بأكثر من مرة ونصف عن صافي الأصول الخارجية للصين ثاني أكبر دولة دائنة في العالم، والتي بلغت قيمة أصولها الصافية في نهاية العام الماضي 207 تريليونات ين، تليها ألمانيا التي بلغت قيمة أصولها 192 تريليون ين.

وزاد إجمالي الأصول الخارجية لليابان بنسبة 20.4 بالمئة إلى 797 تريليون ين مواصلاً الارتفاع للعام الخامس على التوالي، إذ عزز ضعف الين القيمة المقدرة للأصول الخارجية بمقدار 105 تريليونات ين عن العام السابق.

وزادت الاستثمارات المباشرة للشركات اليابانية في الخارج بمقدار 13 تريليون ين- وهي زيادة قياسية- لتصل إلى 117 تريليون ين.

وارتفعت الديون الخارجية أيضاً بنسبة 29.1 بالمئة إلى 472 تريليون ين مواصلة الصعود للعام الرابع على التوالي، وهو ما يعكس استحواذاً متزايداً للمستثمرين الأجانب على الأسهم والأصول اليابانية الأخرى.

وساعدت إجراءات التيسير النقدي والتحفيز المالي التي اتخذتها حكومة رئيس الوزراء الياباني شينزو آبي في دفع الين للهبوط بحوالي 20 بالمئة العام الماضي، وهو ما عزز المعنويات وأسعار الأسهم.

ووفقاً لبيانات وزارة المالية فإن الدولار الأميركي جرى تداوله عند 105.37 ين في نهاية 2013 مرتفعاً 22.1 بالمئة عن العام السابق، في حين صعد اليورو 27.6 بالمئة أمام العملة اليابانية إلى 145.31 ين.